هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في الإعـلام

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 21–23 سبتمبر 2020

تاريخ المراجعة: 5–9 نوفمبر 2017

HC108-C2-F015

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 12

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 21

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 32

5. الاستنتاج 37

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية 38

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 39

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج البكالوريوس في الإعلام، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 21–23 سبتمبر 2020؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في الإعلام، كلية الآداب، جامعة البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017، وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين، أن البرنامج على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في الإعلام بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 5–9 نوفمبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الإعلام

أُنشيء قسم الإعلام والسياحة والفنون بكلية الآداب في جامعة البحرين في العام الأكاديمي 1998–1999، ويطرح القسم حاليًا برنامجين في تخصص الإعلام، هما: البكالوريوس في الإعلام، والماجستير في الإعلام. وبالنسبة لبرنامج البكالوريوس في الإعلام، فيَطْرَحُ – من خلال خطته التي تم تطويرها في العام الأكاديمي

2016–2017 – عددًا من المساقات المتنوعة، والتي تشمل: الصحافة، والراديو والتلفزيون، والإعلان، والإعلام الرقمي. وفي وقت الزيارة التتبعية بلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في البرنامج (931) طالبًا، ويسهم في تقديمه حاليًا (14) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس؛ يعملون بدوام كامل.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: التأكد من تعديل توزيع جميع المقررات والمتطلبات السابقة لها في الخطة الدراسية المعدلة، بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.

الحُكم: غير مُعالجة

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، وجود حاجة لتعديل الخطة الدراسية، وتعديل توزيع جميع المقررات الدراسية والمتطلبات السابقة لها. ولمعالجة ذلك، فقد أوضح تقرير التقدم، أنه تم تعديل توزيع المقررات الدراسية والمتطلبات السابقة لها في الخطة الدراسية المعدلة، والتي بدأ تطبيقها منذ سبتمبر 2016؛ أي قبل زيارة لجنة المراجعة في نوفمبر 2017. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنَّ توجه القسم – بشكل عام – كان لتقليل عدد المتطلبات السابقة؛ حتى لا يتأخر تخرج الطالب. كما أكدوا أنَّ البرنامج اعتمد – بشكل أساسي – على خبرات أعضاء هيئة التدريس؛ لتحديد التعديلات المطلوبة في الخطة الدراسية، حيث لم يتم استطلاع آراء الطلبة، أو الجهات ذات العلاقة في تلك التعديلات، وهذا ما أكده الطلبة أيضًا خلال المقابلات.

وبالاطلاع على الخطة المعدلة، تبين إجراء عدد محدود من التعديلات التي أوصى بها تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، مثل: ترحيل مقرر فن الإلقاء من المستوى الرابع (MCM461) إلى المستوى الثاني (MCO205). وقد لوحظ أنه على الرغم من أن تقرير التقدم، قد أشار إلى تعديلات أخرى تم إجراؤها، إلا أنها لم تظهر في الخطة الدراسية المعدلة، مثل: مقرر نظريات الإعلام (MCO201)، الذي مازال متطلبًا سابقًا لمقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته (MCO301). كذلك، فقد لاحظت اللجنة أنَّ قائمة مقررات المتطلبات السابقة بحاجة للتعديل، فعلى سبيل المثال، فإن مقرر نظريات الإعلام موجود كمتطلب سابق لمقررات: (الإعلام والمجتمع (MCO 360)، وموضوع خاص في الإعلام MCO402، إدارة

المؤسسات الإعلامية MCO 403، والاعلام الدولى MCO 401، على الرغم من عدم وجود رابط بين نظريات الإعلام، وكل تلك المقررات الدراسية على نحو ما يظهر من فحص توصيفها. وهو ما يؤكد ضرورة مراجعة المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية؛ لضمان تحقيق نتائج تقدم أفضل في المعرفة التراكمية المكتسبة للطلبة على مدار المقررات الدراسية.

في سياق آخر، لوحظ أن الخطة الجديدة لم تتضمن مقررات المداخل، وقد برر تقرير التقدم ذلك باعتبار أنها طرحٌ تقليديٌّ يركز فقط على الاعتبارات النظرية، وقد استشهد في ذلك بنتائج المقايسة المرجعية التي أجريت في العام 2018. وبالرجوع لنتائجها، تبين أنَّ مقررين من مقررات المداخل، وهما: "مدخل إلى العلاقات العامة"، و"مدخل إلى الإعلان" متوافران في جامعتين من الجامعات التي أجريت معها المقايسة المرجعية؛ إحداهما جامعة إقليمية والأخرى دولية. كما أن هذه المقايسة لم تتطرق إلى فحص مدى وجود مقررات المداخل، مثل: مدخل إلى الإذاعة والتليفزيون، ومدخل إلى الصحافة بالجامعات الأخرى.

أما عن الملاحظة الخاصة بأهمية وجود مقررات عن الإعلام الجديد، وشبكات التواصل الاجتماعي، فقد تبين محدودية المقررات الخاصة بالاعلام الاجتماعي وإن وجدت فى خطط بعض التخصصات الفرعية Minors، مثل: تخصصات العلاقات العامة والاعلام الرقمي والصحافة، فهى مقررات اختيارية وليست اجبارية، وبالتالى لا يدرسها كل الطلاب. و ذلك على الرغم من تأكيد الطلبة وأرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم على أهمية زيادة عدد تلك المقررات ضمن المقررات الاساسية للخطة الدراسية، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الحالية، والتطورات المتسارعة في مجال الإعلام. ومن خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس تبين أنَّ الإعلام الجديد يتم تدريسه ضمن محتويات مقرر "اتجاهات إعلامية معاصرة"، وهو مقرر موضوعاته تخضع للتعديل المستمر من قبل أستاذ المادة؛ وفق المستحدثات الإعلامية على الساحة.

بناءً على ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هناك تعديلات مُطَبَّقة على الخطة الدراسية، إلا أنها محدودة، ولا تعالج التوصية، ومن ثم، فإن هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 1.2: *مراجعة المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان ملاءمتها لأهداف البرنامج واحتياجاته.*

الحُكم: غير مُعالجة

تبين من تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، أن المفردات الدراسية تحتاج إلى مراجعة؛ لضمان ملاءمتها أهدافَ البرنامج، حيث لوحظ أنَّ هناك تداخلًا وتشابهًا في المحتوى بين بعض المقررات، ومحدودية الجوانب التطبيقية، والتحليلية، والممارسة العملية في مقررات اللغة الإنجليزية.

ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أن القسم قد أجرى مراجعة لتوصيفات المقررات ومفرداتها في الخطة المعدلة؛ شملت التوصيفات الدقيقة، والكتب الدراسية المستخدمة. وتبين للجنة من مراجعة توصيفات المقررات، أنَّ البرنامج أجرى بعض التعديلات، من أهمها إلغاء بعض المقررات الدراسية، مثل: التغطية والكتابة الصحفية باستخدام الحاسوب (MCM210)، مهارات الملتيميديا (2) (MCM250)، كذلك قام القسم بتعديل مستوى مقررات أخرى، مثل: مقرر مهارات الإلقاء؛ ليصبح في المستوى الثاني بدلاً من المستوى الرابع، ومقرر التحرير الصحفي (MCM 310)، الذي انتقل من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني (MCO210). وكذلك مقرريْ مهارات اللغة الإعلامية (MCO 203)، والترجمة الإعلامية (MCO 204)، اللذين انتقلا من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، ومقرر الاتصال المرئي (MCO157)، الذي انتقل من المستوى الثاني للمستوى الأول.

كما لاحظت اللجنة أنَّ التعديلات تضمنت حذف مقررين باللغة الإنجليزية، وهما: "موضوعات وتطبيقات إعلامية باللغة الإنجليزية 2" (MCM 360)، وموضوعات وتطبيقات إعلامية باللغة الإنجليزية 3" (MCM 460)، وتعديل اسم مقرر الترجمة الإعلامية؛ ليصبح: "موضوع خاص في الإعلام (MCM402)"، وذلك على الرغم من أن مقابلات اللجنة مع طلبة البرنامج وأرباب الأعمال قد أكدت حاجة الطلبة لزيادة مقررات اللغة الإنجليزية. وقد كشفت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ إلغاء مقررات اللغة الإنجليزية؛ من أجل تحقيق التوازن في عدد الساعات المعتمدة، وتم الاستعاضة عنها بتدريس المصطلحات الإعلامية باللغة الإنجليزية ضمن كل المقررات. وهو ما تعدّهُ اللجنة غير كافٍ، فقد أكدت المقابلات مع أرباب الأعمال والخريجين على ضعف مستوى اللغة الإنجليزية عند طلبة الإعلام.

وقد لوحظ أنَّ تقرير المراجعة السابق للبرنامج، قد اقترح دمج مقرري مهارات الإلقاء (MCM 205)، ومهارات اللغة الإعلامية (MCM361)، إلا أن التعديل الذي تم إجراؤه تضمن تعديل مستوى مقرر مهارات

اللغة الإعلامية من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني (MCO203)، وبذلك أصبح في نفس مستوى مقرر "فن الإلقاء"، الذي يتشابه معه في المحتوى. ويلاحظ أيضًا أنَّ التعديلات تضمنت إضافة بعض المقررات الجديدة، مثل: اتجاهات إعلامية معاصرة (MCO206)، والإعلام والمجتمع (MCO 360)، و مقررات لها طبيعة ثقافية وفنية، مثل: (دراسات فنية وثقافية MCM207، وفن الكاريكاتير MCM 319، وفن الرسم 1 (MCM210)، والموسيقي في الإعلام MCM 120)، وهو ما وجده بعض الطلبة غير ملائم، خاصة طلبة تخصص الإذاعة والتليفزيون. وقد كشفت المقابلات معهم عن حاجتهم لاستبدال المقررات الثقافية والفنية بمقررات أكثر في الكتابة الإعلامية؛ لتنمية مهاراتهم في الكتابة. كذلك تم إضافة مقرر جديد على مستوى جميع مسارات التخصص، وهو مشروع تخرج MCO 439، وعلى الرغم من طبيعة المقرر العملية، إلا أنه يعتمد على مجموعة من المحاضرات النظرية كغيره من المقررات غير العملية (راجع التوصية 3.8). وبالنسبة لمحتوى المقررات الدراسية، كشفت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس عن أن مراجعة توصيف المقررات الدراسية قد أظهرت الحاجة إلى إجراء تعديل في مقرر "حملات التسويق الاجتماعي MCO 333"، حيث تم استبدال امتحان نهاية الفصل الأكاديمي بمشروع نهائي، وبفحص توصيف المقرر تبين أنَّ التقييمَ النهائيَّ له في الملفات هو الاختبارُ النهائيُّ. وبمراجعة ملفات المقررات الدراسية، وإستراتيجيات تقييم وتدريس المقررات المعتمدة من القسم، لم تجد اللجنة تعديلات جوهرية مطبقة على توصيف المقررات. ومن ثم، ترى اللجنة أن التعديلات التي أجريت لمعالجة هذه التوصية محدودة، ومن ثم، فإن هذه التوصية لم تتم معالجتها؛ وتحث القسم على استكمال مراجعة المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان ملاءمتها أهداف البرنامج واحتياجاته.

توصية 1.3: *تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة؛ لتحقيق المخرجات التعليمية، وقياس فاعليتها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أن التعلم الإلكتروني غير مطبق بطريقة فعالة. ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى خطة التحول الرقمي، التي يتبناها برنامج الإعلام، والتي تأتى في إطار استراتيجية جامعة البحرين، وأوضح أن عدد المقررات الإلكترونية خلال الفترة من 2015–2019، بلغ 1170 مقررًا، وبلغ عدد المستفيدين منها 18 ألف طالب وطالبة. كما تدرب على منصة التعلم

الإلكتروني 189 عضو هيئة تدريس. وقد أظهرت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ جائحة كورونا قد أدت إلى الإسراع في تنفيذ خطة التحول الرقمي، فبعد أن كانت نسبة استخدام المنصات التعليمية على مستوى القسم 36%، أصبحت 100% في ظل الجائحة. وقد أوضح الاستبيان الذي أجراه مكتب ضمان الجودة في 16 مارس 2020، عن تفعيل أعضاء الهيئة الأكاديمية منصات التعلم الإلكتروني، أنَّ 99.1% منهم قد استخدموا المنصات الرسمية للتعلم الإلكتروني، وأشار 81% إلى استخدامهم منصة blackboard، مقابل 5.6% يستخدمون منصة Microsoft Teams، و13% يستخدمون المنصتين معًا.

وقد أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج إلى أنَّ استخدام منصة blackboard، كان مقصورًا على رفع المادة العلمية للمقرر، أما وقت الزيارة التتبعية، فقد لُوحظ أنه صار يشمل إمكانيات أكبر للبرنامج. وقد وضحت الإدارة العليا – خلال المقابلات – أن مركز الجامعة للتعلم الإلكتروني يجري دراسات عن استخدام المنصات الإلكترونية، ويرسل تقارير دورية عن مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس لمنصة blackboard. وبفحص الأدلة المقدمة، تبين أنَّ كلية الآداب قد نظمت ورشة عمل عن استخدام منصة blackboard في 2018/11/7، وورشة عمل أخرى حول آليات استخدام حوافظ المقررات E-Portfolio، في 2019/2/20.

وقد تبين أيضًا أنَّ القسم شكل لجنة التحول الرقمي؛ لتوفير المساعدة التقنية لأعضاء هيئة التدريس خلال الجائحة، لكن المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية قد أظهرت أنهم لم يستطيعوا استخدام وتفعيل كل إمكانيات المنصات، حيث أكد أحدهم عدم تمكنه من استخدام الكاميرا خلال الاختبارات الإلكترونية لمنع حالات الغش؛ وذلك لضيق الوقت، وعدم توفر تدريبٍ كافٍ عن تلك الإمكانيات. أمَّا عن قياس فاعلية التعلم الإلكتروني على مستوى القسم بعد انتهاء الفصل الماضي، فقد أشار أعضاء هيئة التدريس والطلبة – خلال المقابلات – إلى أنه لم يتم استطلاع آرائهم بهذا الشأن، لكن الطلبة أكدوا استفادتهم من تجربة التعليم الإلكتروني خلال جائحة كورونا. ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 1.4: *توفير التغذية الراجعة للطلبة حسب نظام الدراسة والامتحانات المتبع في جامعة البحرين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقريرُ المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ التغذيةَ الراجعةَ التي تصل الطلبة من أساتذة المقررات محدودةٌ، ولا تساعدهم على فهم أخطائهم. ولمعالجة ذلك، أكد تقرير التقدم، أن عمادة الكلية، ومكتب ضمان الجودة في كلية الآداب قد أصدرا تعاميم بشأن ضرورة توفير التغذية الراجعة للطلبة بشكل دوري، وبفحص تلك التعاميم، تبين أنَّها تتضمن فقط ضرورة إعلان درجات الأعمال الفصلية قبل الامتحانات النهائية. كما أعدت لجنة البرامج الأكاديمية وثيقةً تتضمن آليات وأساليب التقييم، وأكدت على مجلس القسم ضرورة تطبيق كل ما جاء بها، خاصة ما يخص التغذية الراجعة للطلبة، سواء تعلق الأمر بامتحانات المنتصف، أو الامتحانات الكتابية القصيرة، أو العروض والتقييمات الفصلية. وقد تبين للجنة – من مراجعة محضر اجتماع مجلس القسم في 7–3–2018 – أنَّ إستراتيجيات التقييم والتدريس لمقررات خطتي الإعلام والسياحة الجديدتين قد تمتْ مناقشتهما والموافقة عليهما، إلا أنه غير واضح إذا كانت تلك الإستراتيجيات تتضمن ما يخص التغذية الراجعة للطلبة، وإذا كانت ضمن الوثيقة التي أعدها مكتب ضمان الجودة بالكلية أم لا.

كذلك، علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنَّ مكتب ضمان الجودة بالكلية قد نظم مجموعةً من ورش العمل حول التغذية الراجعة، والتقييم التكويني، وكيفية وضع الامتحانات. وبمراجعة الأدلة المقدمة، تبين أنَّ ورشة التغذية الراجعة، والتقييم التكويني التي تم تنظيمها يوم 22 إبريل 2019، قد حضرها 6 أعضاء هيئة تدريس من قسم الإعلام والسياحة والفنون، وتغيب ثلاثة عن الحضور. وقد حظيت الورشة بنسب رضا عالية بين الحاضرين من أعضاء هيئة التدريس على مستوى الكلية، وعددهم 23 عضوًا. أما الورشة الثانية، وهي عن كيفية وضع الامتحانات، فلم يحضرها سوى عضو واحد من قسم الإعلام والسياحة والفنون. وخلال المقابلات مع الطلبة والمدقق الخارجي، اتضح أنَّ التغذية الراجعة على التكليفات ما زالت محدودة للغاية. وقد قامت اللجنة بفحص الأدلة التي تبين وجود تغذية راجعة على التكليفات، ووجدت بالفعل أنَّ هناك تغذية راجعة على بعض التكليفات، مثل: مقرر MCO401، وعلى بعض الاختبارات النهائية مثل: مقرر MCO 460، لكن ما زالت ملفات بعض المقررات، لا تتضمن سوى تغذية راجعة محدودة سواء على مستوى الامتحانات أو التكليفات، مثل: مقررات MCO 350، و MCO

205. وترى اللجنة أنَّ القسم قد اتخذ خطوات في سبيل معالجة التوصية، إلا أنها لم تعالجها كليًّا، فما زالت التغذية الراجعة المقدمة محدودة. وعليه، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج في البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: وضع آلية مناسبة لتقييم فاعلية معايير القبول المطبقة بالبرنامج، ومقايستها مرجعيًّا، وقياس فاعلية معايير القبول بالقسم بشكل منهجي.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أن هناك حاجة لقياس مهارات الطلبة، واستعدادهم لدراسة الإعلام من خلال مقابلة شخصية، واجتياز اختبار للقدرات الفنية، بالإضافة للاختبار التحريري الذي يعقده القسم، ولذلك أوصى التقرير بتقييم معايير القبول، ومقايستها مرجعيًّا، وقياس مدى فاعليتها.

ولمعالجة ذلك، تُشيرُ الأدلةُ المقدمة، إلى القيام بمقايسة مرجعية غير رسمية لمتطلبات القبول ببرنامج البكالوريوس في الإعلام مع عدد من البرامج المماثلة إقليميًّا وعالميًّا، غير أن الوثيقة لم توضح تاريخ القيام بتلك المقايسة، كما لم تُوَضَّحْ نتائجُها أيضًا. كما قُدِّمَ للجنة – كدليل إضافي – "تقرير المقايسة المرجعية للبرنامج الأكاديمي 2018–2019"، والذي تمت بموجبة مقايسة معايير التسجيل والقبول مع ثلاث جامعات مماثلة (راجع التوصية 3.1)، وعلى الرغم من أنَّ جدول المقايسة المرجعية يوضح وجود اختبار مقابلة شفهي للمتقدمين في اثنتين من الجامعات، إلا أنَّ المقايسة قد اكتفت بالامتحان الشفهي المُجْرَى على مستوى الجامعة، والامتحان التحريري على مستوى القسم باللغتين العربية والإنجليزية. كما قُدِّمَ دليلٌ، على اعتماد الكلية لاستمارات المقايسة المرجعية، إضافة إلى توصية مجلس الكلية بـ "توسيع دائرة المعايير المعتمدة مع برامج أخرى". ويوضح تقرير التقدم، أن المقايسة المرجعية قد نتج عنها القيامُ بإضافة مجموعة من الشروط للقبول بالبرنامج، تمت مناقشتها عند مراجعة الخطة الدراسية.

وبفحص الأدلة المقدمة، والتي تشمل: استمارة تطوير برنامج البكالوريوس في الإعلام للعام 2016، ووثيقة أنظمة وإجراءات القبول والتسجيل والإرشاد اللازمة لضمان نجاح الخطة المطورة لبرنامج الإعلام للعام

2016، تبين أنَّ معايير القبول بالبرنامج تشمل اجتياز اختبار القدرات وفقًا للمعايير التي يضعها القسم، واجتياز المقابلة الشخصية وفقًا للمعايير التي يضعها القسم أيضًا، دون تحديد واضح للمعايير أو الاختبارات سواء في الاستمارة أو الوثيقة. كما قُدمتْ أدلةٌ إضافيةٌ تمثلت في محضر اجتماع لـ "اللجنة المؤقتة للنظر في قبول الطلبة المستجدين لقسم الإعلام والسياحة الفنون" بتاريخ 4 سبتمبر 2018، يظهر فيه تحديد مهام اللجنة، ومواعيد إجراء اختبارات القبول لكافة برامج كلية الآداب، والأساتذة المسئولين عن ذلك، وكذلك قُدمتْ للجنة أدلةٌ إضافيةٌ تمثلتْ في نموذج فارغ لامتحان القبول التحريري للعام 2019–2020، وخطاب بإجراء مقابلات شخصية للطلبة المحولين للقسم للعام 2016–2017، وخطاب موجه من رئيس القسم لعميد الكلية بخصوصِ الأعدادِ المُقْتَرحِ قَبُولُها في برامج القسم للعام 2019–2020، غير أنه لم يقدم أي دليل على إجراء مقابلات شخصية، أو اختبارات قدرات للطلبة المتقدمين للبرنامج، وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنَّ اختبارات القدرات والمقابلة الشخصية قد تم تنفيذها بالفعل ابتداء من العام الأكاديمي 2020–2021، وقد قُدم دليلٌ على ذلك، وهو عبارة عن استمارة تقييم فارغة للمقابلة الشخصية للقسم بالكامل، إلا أنه لم تقدم أدلة على تطبيقها، أو على الأسئلة التي تحتويها المقابلة.

أما بالنسبة لتقييم فاعلية معايير القبول بالبرنامج، فيُوضح تقرير التقدم، أن مكتب ضمان الجودة بكلية الآداب قد قام في العام الأكاديمي 2017–2018، باستبيان آراء الطلبة المُقْبِلِين على التخرج، وقد أظهر تحليل الاستبيان، رضا نسبة كبيرة منهم عن معايير القبول، حيث وصلت تلك النسبة إلى 70%. وبفحص تحليل الاستبيان، لاحظت اللجنة أنه قد شمل كافة طلبة كلية الآداب من كافة التخصصات بما فيها تخصص الإعلام، كما أن الاستبيان لم يتضمن سؤالًا مباشرًا عن "معايير القبول ببرنامج البكالوريوس في الإعلام"، حيث إنَّ السؤال الذي طُرح على الطلبة المُقْبِلِين على التخرج في هذا الخصوص كان عن مدى رضاهم العام عن عملية التسجيل.

وبشكل عام، ترى اللجنة أنَّ البرنامج قد اتخذ خطوات للتحسين، ولكنها غير كافية لمعالجة التوصية بشكل كامل، وعليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.2: اعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، خاصةً في تخصصات الإعلان، والإذاعة، والتليفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتقليل العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية والشراكة المجتمعية.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى حاجة البرنامج لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، خاصة في تخصص الإعلان، حيث يقوم بتدريسه عضو واحد فقط، وتخصص الإذاعة والتلفزيون حيث يقوم بتدريسه أربعة أعضاء، على الرغم من الإقبال الكبير من الطلبة على هذا التخصص، ولذلك أوصى التقرير باعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، وتقليل العبء الأكاديمي؛ من أجل إنجاز البحوث.

وبالرجوع للأدلة المقدمة، تبين أن مجلس الكلية قد أوصى في 19 سبتمبر 2018، "بعمل إستراتيجية لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس، ووضع خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية"، إلا أنَّ الدليل الذي قدم على وجودها كان عبارة عن وثيقة مكونة من صفحتين، وغير مؤرخة، أو معتمدة، ومحتواها عام جدًّا، وغير محدد. كذلك، فلم يُقدم للجنة خطة العمل، أو جدول زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية، أو خطة القسم لتعيين أعضاء هيئة تدريس. كما وجدت اللجنة في أحد الأدلة المقدمة توصيةً من مجلس كلية الآداب في 19 سبتمبر 2018، بوضع إستراتيجية خاصة بالقسم للعام 2018–2019، "على أن تتضمن الإستراتيجية 4–5، مبادرات كاملة للقياس، ولديها مؤشرات أداء واضحة، وبمدة زمنية محددة، وأوزان على شكل نسب مئوية". وأن "تُبنى إستراتيجية القسم على الإستراتيجيات المقدمة من اللجان المختلفة بالقسم". وخلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج وأعضاء هيئة التدريس، تأكدت اللجنة من عدم وجود خطة لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، غير أنَّ تقرير التقدم، قد أشار إلى أنه قد تمت الموافقة على توظيف عضو هيئة تدريس جديد بدرجة أستاذ مشارك، وقد قُدم للجنة دليلٌ على استلامه العمل بالفعل في 13 سبتمبر 2020، على درجة أستاذ، وقد تبين أنه متخصصٌ في الإنتاج الرقمي والبصري. ولم تجد اللجنة دليلاً على تعيين أية أعضاء جدد في تخصص الإعلان، على الرغم من تقديم دليل، على موافقة مجلس القسم على تعيين 12 عضوًا بالقسم في التخصصات المختلفة. وعلمت اللجنة أنه تم تعيين عضو جديد في تخصص الفنون والتصميم باعتبار أن ذلك سيخفف من العبء الملقى على الأستاذ المتخصص في الإعلان، إلا أن اللجنة ترى أن ذلك غير كاف. كما أحيل للتقاعد خلال السنتين الماضيتين عضو هيئة تدريس، وتوفي عضو آخر، والذي عوضه البرنامج بالاستعانة بالأكاديميين بنظام الدوام الجزئي.

كذلك، بينما كان عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية من حملة درجة الدكتوراه في وقت المراجعة السابق (18) عضوًا، وعدد الطلبة بالبرنامج 1171 طالبًا، صار عددهم – وقت الزيارة التتبعية – (14) عضوًا؛ يعملون بنظام الدوام الكامل، ومقسمين كالتالي: 10 أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، و3 أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، وعضو واحد بدرجة أستاذ، في حين بلغ عدد الطلبة – بحسب آخر إحصائية مقدمة للجنة الزيارة التتبعية عن العام الأكاديمي 2019–2020 – (931) طالبًا. وبالتالي فما زال عدد أعضاء هيئة التدريس قليلًا مقارنة بعدد الطلبة؛ مما أدى إلى زيادة العب الأكاديمي على كاهلهم، والذي يتجاوز الحد الأقصى المسموح به، ففي بعض الحالات وصل هذا العبء إلى 21 ساعة معتمدة في الأسبوع، وهو الأمر الذي كان محل ملاحظة لجنة المراجعة السابقة للبرنامج، ولم تتم معالجته. ووفقًا لأحد الأدلة، وهو تقرير التقييم الذاتي لبرنامج البكالوريوس في الإعلام للعام الأكاديمي 2018–2019، فإنَّ حوالي 70% من أساتذة القسم العاملين بدوام كامل يدرِّسون ساعات معتمدة فوق نصابهم الأكاديمي.

أما بالنسبة لتحقيق أهداف الجامعة الخاصة بإنجاز البحوث العلمية، وتشجيع الشراكة المجتمعية، فيوضح تقرير التقييم الذاتي 2018–2019، الصادر في نوفمبر 2018، أنَّ النشاط البحثي لأعضاء الهيئة الأكاديمية قد انتعش في الفترة من سبتمبر 2017 حتى سبتمبر 2018، بنشر (33) بحثًا علميًّا؛ منها خمسة بحوث منشورة في مجلات مصنفة ضمن قاعدة Scopus، إلا أنَّ المردود البحثي كان دون المأمول. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ ذلك يرجع إلى: "تكليف أساتذة القسم بتدريس مقررات دراسية تفوق نصابهم الأكاديمي؛ وعدم تفعيل خطة البحوث المشتركة إلا في حدودها الدنيا؛ وغياب خطة للنشر العلمي تجمع أساتذة الدراسات العليا بطلبة برنامج الماجستير في الإعلام". وقد طلبت اللجنة أحدث إحصائية عن الأبحاث العلمية المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، فقُدم لها قائمة، تتضمن الأبحاث المقبولة للنشر والمنشورة بالفعل عن العام الأكاديمي 2018–2019، ويبلغ عددها 24 بحثًا، قام بها 11 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في برنامج البكالوريوس في الإعلام؛ منهم 7 أعضاء فقط ما زالوا على رأس العمل بحسب آخر إحصائية مقدمة.

بناءً على ما سبق، يتبين للجنة أنَّ البرنامجَ قد اتَّخذ خطوات لمعالجة هذه التوصية، ولزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة، إلا أنه – وقت الزيارة التتبعية – لم يكن التحسن في البرنامج ملموسًا؛ كما لا يزال العبء الأكاديمي كبيرًا. ولذلك، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية غير معالجة.

توصية 2.3: *اعتماد خطة واضحة تساعد على نجاح أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى تأخر ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، وأنه في الخمس سنوات الماضية، لم يرقَّ سوى عضو واحد فقط، ومن ثم أوصت اللجنة بمعالجة ذلك من خلال وضع خطة واضحة؛ لمساعدة أعضاء الهيئة الأكاديمية على التقدم للترقية.

وتشير الأدلة إلى أنَّ مجلس كلية الآداب قد اعتمد بقراره الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2018 وثيقة مبادرات 2018–2019، وهي عبارة عن خمس مبادرات للكلية؛ مُوَضَّحٌ بها مؤشرات أداء واضحة، وخط زمني للتنفيذ، ومن ضمن تلك المبادرات مبادرة "تطوير المهارات التعليمية التعلُّمية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة"، ومن بين أهداف تلك المبادرة "عقد ندوة داخلية لكل قسم أكاديمي؛ لتشجيع البحث العلمي بين منتسبي الكلية"، في الفترة من أكتوبر 2018 إلى مايو 2019. وبخلاف هذه المبادرة لم يُقدم أيٌّ دليل على وجود أية إجراءات لتشجيع أعضاء الهيئة الأكاديمية على التقدم للترقية، غير أنَّ تقرير التقدم، يشير إلى أنَّ القسم يعمل على وضع خطة؛ لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية، وقد قدمت للجنة هذه الخطة عند طلبها وهي عبارة عن صفحة واحدة تتضمن بعض الأهداف، ولا تشتمل على مكونات الخطة فليس بها خط زمني، أو شخص مسئول، أو أهداف واضحة، أو تاريخ لوضع هذه الخطة، أو ماذا تم تنفيذه منها إلى الآن.

ومع ذلك، وجدت اللجنة أنه تم بالفعل تقدم أحد أعضاء هيئة التدريس بطلب للترقية من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك في العام 2018، إلا أن إجراءات الترقية قد توقفت؛ بسبب تقاعده، كما أنَّ هناك طلبًا آخر مقدمًا للترقية لدرجة أستاذ مشارك، وقد تمت الموافقة عليه، ورفعه من مجلس القسم لمجلس الكلية في 31 ديسمبر 2018، إلا أنه لم يبت فيه إلى الآن. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أن السبب في تأخر إجراءات الترقية يرجع إلى أنه بعد موافقة القسم والكلية على الطلب ورفعه للجامعة، تم إعادة الطلب مرة أخرى للكلية؛ لأن أوزان المجلات العلمية التي قدَّرها القسم والكلية تختلف عن الأوزان المُقَرَّة على مستوى الجامعة؛ مما أدى لإعادة الأوراق للمتقدم؛ لعمل أبحاث أخرى، وقد أدى ذلك إلى تأخر رفع الملف للترقية إلى تاريخ 25 يوليو 2020. ولذلك، ترى اللجنة أنه من أوليات دعم أعضاء هيئة

التدريس على التقدم للترقية؛ إعلامهم بشكل واضح بمتطلبات الترقية؛ حتى لا يكونون عرضة للتأخير؛ بسبب نقص المعلومات اللازمة للترقية.

وبشكل عام، لم تجد اللجنة خطةً معتمدةً وواضحةً مبينٌ فيها خط زمني، وأشخاص مسئولون؛ لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الترقية، ومن ثمَّ ترى أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للترقية، خاصة أن أغلبهم من الأساتذة المساعدين. ولذلك، تقر اللجنة باتخاذ الجامعة خطوات لمعالجة هذه التوصية، إلا أنها غير كافية، ومن ثم فإنَّ هذه التوصية غير مُعالجة.

توصية 2.4: *تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أن البرنامج التعريفي للأكاديميين الجدد كان يتم على مستوى القسم فقط وبشكل غير رسمي. وقد وضح تقرير التقدم، أن هذا الأمر قد تمت معالجته على مستوى الكلية؛ إذ نظمت كلية الآداب لقاءً تعريفيًّا في 13 مارس 2019، لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الجزئي مع بداية الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2018–2019؛ وذلك بهدف إطلاعهم على اللوائح والقوانين المعمول بها في جامعة البحرين. كما تُشير الأدلة، إلى قيام الكلية بعمل استبيان للمشاركين في هذا اللقاء، ومن بينهم أربعة أعضاء من قسم الإعلام والسياحة والفنون، وتُشير نتائج تحليل هذا الاستبيان إلى ارتفاع نسبة رضا الحاضرين عن هذا اللقاء، حيث وصلت إلى 100% في العديد من الجوانب، مثل: موضوع اللقاء، وتنظيمه، ومكانه، وطريقة العرض، إلا نسبة الرضا عن وقت عقد اللقاء بلغت 50%؛ بسبب تزامن اللقاء مع عقد الاختبارات والمحاضرات الدراسية. ومنذ ذلك الوقت، لم يُعقد أيُّ لقاءٍ تعريفي آخر، إلا أنَّ تقرير التقدم، يوضح أنه سيتم تنظيم لقاءات أخرى بحسب التحاق أعضاء هيئة تدريس جدد. وخلال المقابلات، تبين للجنة أنَّ الكلية سوف تقوم بإجراء لقاء تعريفي آخر عند استكمال تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، إلا أنه لم تقدم أية أدلة على عزم الكلية على إجراء هذا اللقاء. ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ تلك التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا، وتُشجع الكلية على مواصلة إجراء تلك اللقاءات التعريفية بشكل دوري.

توصية 2.5: *تحديث استوديوهات الجامعة، ومعاملها، وتوفير برمجيات الكمبيوتر الاحترافية الحديثة التي يحتاجها البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى لجوء العديد من الطلبة إلى إعداد مشروعاتهم خارج الجامعة، خاصة طلبة الإذاعة والتلفزيون؛ بسبب أنَّ استوديوهاتها، وبعض معاملها كمعمل التصوير الفوتوغرافي بحاجة إلى تطوير، كما أنَّ بعض برمجيات الكمبيوتر الاحترافية الحديثة غير متوفرة.

ولمعالجة ذلك، تشير الأدلة المقدمة، إلى كافة الموارد المتاحة بالقسم من أجهزة ومعدات وغيرها، كما يستخدم البرنامج أيضًا الموارد المتاحة في مركز تسهيلات البحرين للإعلام ومنها: مختبرات الكمبيوتر، والاستديو، والمسرح. ويُشير تقرير التقدم، إلى قيام القسم بتزويد المختبرات بأحدث إصدار من حزمة التصميم، والإنتاج الاحترافي Adobe Creative Cloud CC ، بالإضافة إلى برنامج Final Cut Pro في اثنين من مختبرات الـ Macintosh، في مركز تسهيلات البحرين للإعلام. وكذلك قدم دليل، يحتوي على قائمة بالكاميرات، والمعدات المتاحة في مختبر التصوير الفوتوغرافي، وبفحص الدليل تبين وجود عدد مناسب من الكاميرات (59) كاميرا، و(20) كاميرا Nikon، إلا أنَّ القائمة لم تتضمن وجود العدسات، والعواكس، والفلترات، وهي معدات ضرورية في مختبرات التصوير الفوتوغرافية. وخلال المقابلات مع الطلبة، أبدى العديد منهم استحسانًا لتطوير برمجيات الكمبيوتر، كما وضحوا أنها متوفرة، ولم يشر أيٌّ منهم إلى أي صعوبات أو مشكلات في ذلك. إلا أنهم أشاروا إلى أن مرافق البرنامج لا تزال تحتاج بشكل عام إلى تطوير وتحديث بما في ذلك الاستديو؛ إذ يلجأ بعض الطلبة إلى الاستعانة في تنفيذ أعمالهم إلى تصويرها في استديوهات خارجية، كذلك أشار الطلبة إلى أنَّ هناك بعض الأجهزة متعطلة؛ بسبب قلة الاستخدام، وضعف الصيانة، فعلى سبيل المثال Mixer الإخراج 2 به مشكلات، وجهاز الـ SSP قديم، كذلك فهناك حاجة لمايكات، وكاميرات احترافية، وعدسات، وعواكس، وفلترات، وأجهزة إضاءة إضافية.

وبشكل عام، وجدت اللجنة أنَّ الجزءَ المتعلق بتطوير برمجيات الكمبيوتر في التوصية قد تمت معالجته، إلا أن الجزء المتعلق بتطوير الاستديو، والأجهزة المستخدمة به لم تتم معالجته. ولذلك، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 2.6: زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى وجود كم هائل من التقارير التي توفرها نظم المعلومات بالجامعة عن الموارد المختلفة واستخداماتها، غير أنه لم يوجد دليل على استخدام تلك التقارير من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري في عملية صنع القرار. ولمعالجة ذلك، فقد أوضح تقرير التقدم، أنَّ نظام المعلومات الجديد للطلبة "يتيح لرئيس القسم أنْ يصل إلى منظومة متكاملة من البيانات التي تتعلَّق بالعملية التعليميّة (بيانات إحصائية حول الطلبة المقبولين، والمستمرين والخريجين، حالة التسجيل، معلومات الخطط الدراسية..) بما يساعده على استخلاص تقارير تُيسّر عملية اتخاذ القرار". إلا أنه لم تقدم أدلة على كيفية الاستعانة بهذه التقارير بشكل دوري في تطوير البرنامج.

ولذلك، ترى اللجنة أن هناك أدلة على وجود تقارير متنوعة توفر قدر كبير من المعلومات حول البرنامج، إلا أن استخدامها من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري في اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية لا يزال بحاجة للتحسين. وبالتالي، فإن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًا.

توصية 2.7: اعتماد خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ تساعدهم على النجاح، فضلا عن ضرورة قياس فاعليتها بصورة دورية.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّه لدى الجامعة نظام للإرشاد الأكاديمي للطلبة، بيد أنَّ تطبيقه في برنامج البكالوريوس في الإعلام يواجه بعض العثرات مثل: اقتصار الإرشاد الأكاديمي المقدم للطلبة المتعثرين على مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، وارتفاع عدد الطلبة الموزعين على المرشدين الأكاديميين؛ إذ وصل إلى 61 طالبًا لكل مرشد في بعض الحالات، وعدم وجود دليل على متابعة القسم للطلبة المتعثرين في البرنامج.

ويوضح تقرير التقدم، أنه لمعالجة ذلك، فقد أصدر مجلس الكلية توصية بتاريخ 21 فبراير 2019، بتحمل رئيس القسم مسئولية متابعة أمور الإرشاد الأكاديمي، وبوجه خاص الطلبة المتعثرين دراسيًّا، كما يذكر التقرير أنه منذ تطبيق نظام إدارة معلومات الطالب SIS باتت متابعة الطلبة المتعثِّرين أكاديميًّا أكثر يسرًا بالنسبة للمرشدين، وكذلك قُدم دليل على مناقشة الإرشاد الأكاديمي داخل مجلس القسم بتاريخ 4 سبتمبر 2018، صدر بموجبه توصية بضرورة مشاركة كافة أعضاء هيئة التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي، والعمل على مراجعة قوائم الطلبة وتحديثها. غير أنَّ الأدلة المقدمة تشير إلى أن عبء الإرشاد الأكاديمي لا يزال مرتفعًا، وغير عادلٍ، حيث يتولى خمسة مرشدين أكاديميين عبء الإرشاد الأكاديمي لأكثر من 100 طالب لكل مرشد أكاديمي، من بينهم مرشد أكاديمي لديه 164 طالبًا، في حين لدى البعض الآخر 15 طالبًا فقط.

وقد قدم للجنة دليل، يتضمن إحصائية بالطلبة المقبولين والطلبة المُنْذَرين أكاديميًّا على مدار أربعة فصول أكاديمية على النحو التالي: في الفصل الأول والثاني للعام الأكاديمي 2017–2018، بلغ عدد الطلبة المُنْذَرين أكاديميًّا على التوالي (160 طالبًا–162 طالبًا)، وفي الفصل الأول والثاني للعام الأكاديمي 2018–2019، بلغ عدد الطلبة المُنْذَرين أكاديميًّا على التوالي (173 طالبًا – 148 طالبًا)، ويلاحظ أنَّ الأعداد تتميز بثبات نسبي. كما تضمن الدليل محضر اجتماع لجنة الحالات الطلابية بتاريخ فبراير 2018، الذي يتضمن النظر في عذر مقدم من طالبتين من برنامج البكالوريوس في الإعلام. وبخلاف ذلك، لم يقدم أيُّ دليل على متابعة ومساندة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، أو على وجود خطة لتقديم الدعم لهم، أو على قياس فاعلية الدعم المقدم لهم. وخلال المقابلات مع الطلبة، علمت اللجنة أن الإرشاد الأكاديمي لا يزال يقدم كما في السابق، فيقتصر على مساعدة الطلبة في تسجيل المقررات الدراسية، ويتعين على الطالب أن يبادر بالذهاب إلى مرشده الأكاديمي. ولذلك، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم تتم معالجتها.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ القسم بحاجة إلى عمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج، بحيث تشمل إلى جانب التأصيل النظري والتكوين العملي، المفردات الدراسية والمخرجات التعليمية. ولمعالجة ذلك، أكد تقرير التقدم، أنَّ القسم عمل على تطوير نظام المقايسة المرجعية على أكثر من مستوى، ومنها: معايير القبول، والاستمرار، ومصادر التعلم، والمخرجات التعليمية للبرنامج. وقد استعان البرنامجُ باستمارة مقايسة مرجعية جديدة لمراجعة الخطة الحالية في العام 2018، وقد شملت المقايسة، ثلاث جامعات مرموقة، إحداها جامعة إقليمية، والأخريان جامعتان دوليتان، غير أنَّ اللجنة لاحظت أنَّ إحدى الجامعتين الدوليتين لا تمنح درجة البكالوريوس، وقد تم تبرير ذلك خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج بأن المقايسة المرجعية قد تمت على مستوى معايير القبول فقط. وبفحص أدلة المقايسة المرجعية التي أجريت في العام 2018، تبين أنَّها تضمَّنت معايير القبول، ومقررات الخطة الدراسية فقط، ولم تشمل المخرجات التعليمية، أو مصادر التعلم، أو المفردات الدراسية. هذا إلى جانب أنه لوحظ أيضًا أنَّ المقايسة مازالت تتم بشكل غير رسمي. وتشير الأدلة المقدمة للجنة، إلى اعتماد مجلس الكلية للمقايسة المرجعية مع التوصية بـ "توسيع دائرة المعايير المعتمدة مع برامج أخرى". لذا، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا، وتحث القسم على أنْ تشمل المقايسة جميع جوانب البرنامج، وعلى الاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

توصية 3.2: تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق، على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى ضرورة تفعيل سياسات الجامعة المتعلقة بإنجازات الطلبة، وإلى أنَّ سياسات الانتحال الأكاديمي غير مطبقة بشكل فعال، وبعض مشروعات الطلبة تنتج خارج معامل الكلية؛ مما يجعل تحقيق العدالة في التقييم أمرًا غير سهل. ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ لوائح الجامعة تتضمن كل السبل الكفيلة بمكافحة الانتحال الأكاديمي، وأنَّ القسم قد قام بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة بالكلية؛ للعمل على تفعيل تلك السياسات من خلال مجموعة من الورش التدريبية غطت موضوعات حول آليات استخدام برامج كشف الانتحال الأكاديمي، واعتدال الامتحانات، وكيفية وضع أسئلة الامتحانات، وورشة بناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس.

وخلال المقابلات مع الطلبة، تبين أنهم على دراية بالانتحال الأكاديمي وعقوبته، غير أنَّ اللجنة علمت أثناء المقابلات معهم، ومع الإدارة العليا للبرنامج، ومن خلال الأدلة المقدمة، أنَّ الأساتذة يستخدمون منصة الـ blackboard، في الكشف عن الانتحال الأكاديمي، لكن تقارير الانتحال الأكاديمي غير إلزامية، وتخضع لتقدير أستاذ المقرر، فقد يكتفي بتوقيع الطالب على تقرير النزاهة. كما علمت اللجنة أيضًا أنه على الأساتذة الرجوع لرئيس القسم قبل استخدام برامج الانتحال الأكاديمي، وبالتالي عندما يشكُّ أيُّ أستاذ في أي مشروع تخرُّج من أعمال الطلبة، فعليه أنْ يرفعَه لرئيس القسم للتأكد. من ناحية أخرى، علمت اللجنة خلال المقابلات مع الطلبة أنهم يعدُّون مشروعاتهم خارج معامل واستديوهات الجامعة؛ لحاجة إمكانيات الجامعة للتحديث (راجع التوصية 2.5)؛ مما يجعل التفاوت في جودة مشروعات الطلبة راجعًا إلى مدى قدرتهم المادية على إنتاجها (راجع التوصية 3.5). وما زالت التغذية الراجعة محدودةً على أعمالهم (راجع التوصية 1.4).

من كل ما سبق، ترى اللجنة وجود بعض التقدم في رفع الوعي بسياسات الانتحال الأكاديمي، إلا أنَّ البرنامج لا يزال بحاجة للتأكد من عدالة تقييم إنجازات الطلبة، والربط بين تطبيق سياسات التقييم والاستفادة

من نتائجها في التأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج. ولذلك، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.3: تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لطرائق التقييم بالبرنامج، وتقييم فاعليته، وأن تتم عملية التدقيق الداخلي بواسطة أساتذة في مجال التخصص.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أنَّ التدقيق الداخلي لا يتم بشكل دوري ومنتظم، ويقتصر – عادةً – على التدقيق البعدي، كما يقوم به أساتذة غير متخصصين في مجال الإعلام، كما لا يتم التدقيق في المقررات التي يدرِّسُها عضو هيئة تدريس واحد، ومعظم ملفات المقررات لا تتضمن الأجوبة النموذجية لأسئلة الاختبارات.

ولمعالجة ذلك، يشير تقرير التقدم،إلى أنَّ القسمَ اتخذ خطوات عملية لتطبيق كافة سياسات الجامعة ذات الصلة، بما فيها سياسات الاعتدال والتقييم، وفي هذا الإطار تمَّ إعادةُ تشكيل لجنة الامتحانات والاعتدال، وتحديد مهامها، ومن بينها توزيع استمارات الاعتدال القبلي لأسئلة الامتحانات، وجمعها، وتحليلها. ووفقًا للأدلة المقدمة، تمَّ ضبطُ خطة الاعتدال الداخلي بشقيه السابق واللاحق؛ ليتم تطبيقها تدريجيًّا على مدار أربعة فصول. وقد بدأت اللجنة في تطبيق الخطة خلال الفصل الأول من العام الأكاديمي 2018–2019، وقد تم تطبيق الاعتدال على شكل حزم من المقررات الدراسية، حيث تم تطبيق استمارة التدقيق الخاصة بالاعتدال السابق والبعدي على 15 مقررًا؛ يطرحها قسم الإعلام والسياحة والفنون؛ منها 5 مقررات تطرحها خطة برنامج البكالوريوس في الإعلام الجديدة. وبالنسبة للحزمة الثانية، فقد تم تطبيق الاعتدال القبلي والبعدي لامتحانات المنتصف بواقع 9 مقررات من خطة بكالوريوس في الإعلام الجديدة. وقد كشفت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ القسمَ يحرص على أنْ يكون الأستاذ المدقق له صلة وثيقة بالمادة، وقام بتدريسها في فصل سابق. كما أكد أعضاء هيئة التدريس – خلال المقابلات – أنَّ التدقيق يشمل ليس فقط الاختبارات النهائية، ولكن أيضًا امتحانات المنتصف والمشروعات النهائية، وأن عملية التدقيق تتم قبل وبعد عملية التقييم. غير أن اللجنة رأت أنه من غير المناسب أنْ يُسْتَخْدَمَ نفسُ نموذج التدقيق على الاختبارات النهائية، والمشروعات العملية، وأيَّدها في ذلك بعض أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات.

ويشير تقرير التقدم، إلى أنَّه تمَّ ضبط معايير جودة الامتحان النهائي من خلال 14 معيارًا يجب مراعاتها قبل إعداد الامتحان النهائي، من بينها مواءمة أسئلة الامتحان مع المخرجات التعليمية للمقرر الدراسي، وتوفير معايير التصحيح Rubrics، للأسئلة المقالية، وتنوع أسئلة الامتحان، ووضوحها. وبمراجعة اللجنة لعينة من ملفات المقررات، تبين خلو بعضها من الإجابة النموذجية للاختبارات النهائية، مثل: MCO 350 و MCO 301؛ مما قد يؤثر على فرص التأكد من مدى ملاءمة مستوى أسئلة الاختبارات مع المخرجات التعليمية. أمَّا بالنسبة لامتحانات المنتصف، فقد تم إمداد اللجنة بنماذج من امتحانات المنتصف لبعض المقررات الدراسية، مثل: MCO342، و MCO432، مصحوبة بالإجابة النموذجية. وقد تضمنت الأدلة المقدمة للجنة أيضًا استمارة الاعتدال الداخلي القبلي، واستمارة الاعتدال الداخلي البعدي. وقد لاحظت اللجنة أن الاستمارة تتضمن خانات عن التغذية الراجعة للطلبة، وتقرير الانتحال الأكاديمي، وعدالة التصحيح، في الوقت الذي لم يتم إمداد المدقق إلا باستمارة توصيف المقرر؛ مما قد يؤثر على جدية ودقة عملية التدقيق ونتائجها (راجع التوصية 1.4). أما عن قياس فاعلية التدقيق الداخلي، فقد تم إمداد اللجنة بتقرير نتائج استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في القسم عن مدى فاعلية تطبيق الاعتدال القبلي والبعدي الذي تمَّ في أبريل 2020، والذي شارك فيه 14 عضو هيئة تدريس، من أصل 18 عضوًا. وقد أظهر الاستطلاع أنَّ الغالبية العظمي من أعضاء هيئة التدريس في قسم الإعلام والسياحة والفنون يصنفون مدى فاعلية تطبيق الاعتدال بنوعيه القبلي والبعدي بأنه "مفيد" لهم. وقد اقترح أعضاء هيئة تدريس عدة اقتراحات، مثل: أن يطبق الاعتدال بشكل إلكتروني، وأن يشمل كل المقررات الدراسية، وأن تكون هناك دورات حول إعداد الامتحانات، لكن لم تقدم أدلة على الأخذ بهذه الاقتراحات.

وبشكل عام، ترى اللجنة أنَّ هناك فرصًا لتحسين جودة تطبيق الاعتدال الداخلي، ومع ذلك فإن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تعالج هذه التوصية كليًّا.

توصية 3.4: *تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي؛ للاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، ومراجعة، وتحسين المقررات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أن التدقيق الخارجي غير مفعل على مستوى البرنامج. ولمعالجة ذلك، وضح تقرير التقدم، أنه – تنفيذًا لسياسة الجامعة ذات الصلة – تم تطوير خطة تطبيق

التدقيق الخارجي إلى جانب التدقيق الداخلي. وقد اطلعت اللجنة على محضر اجتماع لجنة تنظيم الامتحانات، وتطبيق الاعتدال في 8 إبريل 2020. وعلى الرغم من أنه تقرر في هذا الاجتماع تطبيق الاعتدال الخارجي على عينة من 3 مقررات من كل برنامج من برامج القسم، لكن تقرير تطبيق استمارة الاعتدال الخارجي أظهر أنَّ الاعتدال الخارجي تمَّ تطبيقه على مقررين فقط من كل برنامج، وهو ما تعدُّ اللجنة غير كافٍ لتحقق الاستفادة من ملاحظات الاعتدال الخارجي. وقد وضح التقرير أنَّ جميع المقررات الدراسية التي تم تطبيق الاعتدال الخارجي عليها قد استوفت المعايير المطلوبة، إلا أنه لم يتم توضيح ملاحظات المدقق الخارجي لتحسين المقررات.

وتوضح المقابلات المختلفة، أنه يتمُّ اختيار المدقق الخارجي بناء على التخصص، وغالبًا ما يتم الاستفادة من خبرات المناقشين الخارجيين في الرسائل؛ لتدقيق عددٍ من المقررات الدراسية، وقد تم إمداد اللجنة بتقرير تطبيق الاعتدال الخارجي الذي تضمن مقررين فقط من مقررات برنامج البكالوريوس في الإعلام، كما ذكر التقرير أسماء المقررات التي تم تدقيقها وأسماء المدققين. وتضمنت الأدلة أيضًا السير الذاتية لعدد من المدققين الخارجيين، ولاحظت اللجنة أنهم جميعًا من الأساتذة المساعدين، أو الأساتذة المشاركين، ولا يوجد بينهم عضوٌ بدرجة أستاذ. كما أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ الاعتدال الخارجي يتمُّ بعد عملية التقييم لا قبلها، وذلك على الرغم من أنَّ المادة (3) من نظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة في جامعة البحرين تنصُّ على "وجود رقابة خارجية قبلية وبعدية على الامتحانات وأدوات تقويم الطلبة ونتائجها". وقد أوضح المدقق الخارجي خلال المقابلات أنه تم إمداده بملفات المقررات الدراسية التي تتضمن توصيف المقرر، ونماذج من الواجبات، والمشروعات، والامتحانات، ونماذج من إجابات الطلبة. وقد تركزت توصياته في ضرورة وجود تغذية راجعة على التكليفات والامتحانات، وضرورة تنوع أسئلة الاختبارات، وعدم اقتصارها على نوع واحد من الأسئلة. ولم يتبين للجنة خلال المقابلات، أو من الأدلة أن المدقق الخارجي قد تم إعلامه بإجراء أية تعديلات بناءً على توصيته. ومن ثم، ترى اللجنة أن هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.5: ضمان أن تقيس الامتحانات مهارات التفكير الناقد إلى جانب مهارات الحفظ والتذكر، ومراعاة عدالة توزيع الدرجات في المقررات بصورة أكبر.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أن الامتحانات في بعض المقررات الدراسية تقيس مهارات الحفظ والتذكر على حساب مهارات التفكير الناقد، كما لوحظ تضخمٌ في درجات بعض المقررات العملية، وتفاوتٌ ملحوظٌ في مستوى أعمال الطلبة بالنسبة للأفلام التسجيلية، والبرامج التليفزيونية؛ لأن بعض الطلبة يعدُّون مشروعاتهم خارج معامل واستديوهات الجامعة؛ مما يؤثر على فرص تحقيق العدالة في التقييم.

ولمعالجة ذلك، أوضح تقرير التقدم، أنَّ لائحة جامعة البحرين بشأن الدراسة والامتحانات تقضي بأنْ يتم تنوع أسئلة الامتحانات، بحيث تشمل أسئلة مقالية وأسئلة موضوعية؛ لا تتجاوز نسبة 50% من مجموع الأسئلة، غير أنَّ اللجنة لاحظت – من خلال مراجعة ملفات المقررات – أنَّ بعض الامتحانات لا تتضمن تنوعًا في الأسئلة، مثل: مقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته MCO301، حيث جاءت جميع أسئلة الامتحان مقالية، ومعظمها يقيس الحفظ والتذكر على حساب مهارات التفكير الناقد. ويضيف تقرير التقدم أنَّ القسم قد قام بدراسة "وثيقة أساليب التقييم"، التي تم اعتمادها في جلسة 7 مارس 2018. و بناء عليه، قام أعضاء هيئة التدريس بتعديل طرائق التقييم في مقرراتهم بما يتوافق مع ما تمَّ الاتفاق عليه، وكانت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس قد أظهرت أنه تم تعديل طرائق تقييم بعض المقررات الدراسية، مثل: مقرر حملات التسويق الاجتماعي، حيث تمَّ استبدال الاختبار النهائي بمشروع تطبيقي. وقد وجدت اللجنة – من خلال مراجعة ملفات المقررات، أنَّ الأعمال الفصلية لعينة المقررات الدراسية المقدمة تقيس مهارات الفهم، والاستدلال، والتحليل مثل: مقرر اتجاهات إعلامية معاصرة MCO 350، ومقرر فن الإلقاء MCO205 .

على الجانب الآخر، لاحظت اللجنة تضخمًا في الدرجات النهائية للمقررات العملية، مثل: مقرر التدريب العملي، ومقرر مشروع التخرج، في حين تظهر عدالة التقييم بوضوح في المقررات النظرية، مثل: اتجاهات إعلامية معاصرة MCO 350. وقد أكد طلبة القسم – خلال المقابلات – أنهم يعدُّون مشروعات المقررات العملية في استديوهات ومعامل خارج جامعة البحرين (راجع التوصية 2.5)، وبصفة خاصة طباعة المنتج، والتسويق، والتغليف؛ مما يؤثر على فرص تحقيق العدالة في التقييم، ولا يعبر عن المستوى الحقيقي للطالب،

خاصة أنَّ إجراءات الانتحال الأكاديمي غير إلزامية، وغير مطبقة في معظم الأحيان (راجع التوصية 3.2). لذا، ترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 3.6: *إجراء دراسة شاملة، وتحليل منهجي لدفعات طلبة وخريجي البرنامج؛ لمعرفة وجهات الخريجين، وأسباب ارتفاع طول الفترة الدراسية للطلبة، ومقارنتها ببرامج مماثلة، واستعمال نتائجها في تحسين البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى ضرورة إجراء تحليل منهجي لدفعات طلبة وخريجي البرنامج؛ وذلك لعدم وجود بيانات شاملة لتحليل الدفعات، أو إحصائيات عن أعداد الطلبة الراسبين، أو معدلات الرسوب على مدار السنوات السابقة. هذا، إلى جانب أنَّ المدة التي يستغرقها الطلبة للتخرج لا تتوافق مع الخطة الدراسية للبرنامج، ولا مع برامج مماثلة على المستوى الإقليمي أو الدولي، ولا توجد دراسة علمية؛ لمعرفة أسباب ارتفاع طول فترة الدراسة، ووجهات خريجيه.

ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ قسم الإعلام يستقي البيانات الخاصة بالطلبة والخريجين من نظام إدارة بيانات الطالب، ويستفيد منها في إعداد التقرير الذاتي الذي يتم إنجازه دوريًّا كل سنة، وقد تم إنجاز ثلاثة تقارير تقييم ذاتي؛ كان آخرها في ديسمبر 2018. وتتضمن البيانات الإحصائية للطلبة أعداد الطلبة المسجلين والمقبولين، والطلبة الذين ألغي قبولُهُم، وكذلك المُنْذَرين أكاديميًّا والخريجين. ووفقًا لآخر تقرير للعام الأكاديمي 2017–2018، فقد وصلت نسبة التخرج إلى 4%، ونسبة الطلبة الجدد إلى 18%، أما الطلبةَ المُنْذَرين أكاديميًّا فقد شكلوا نسبة 18.2% من أعداد الطلبة المسجلين للفصل الأول من العام الأكاديمي 2017–2018، والطلبةَ المفصولين لم تتجاوز نسبتهم 3.3%. كما أوضحت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج أنَّ معدلات الرسوب لا تتجاوز 8%، لكن لم يقدم دليلٌ على الاستفادة من تلك النسب والإحصائيات، أو القيام بمقارنتها مع برامج مماثلة على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبالنسبة للخريجين، فقد أشار تقرير التقدم، إلى أنَّ بياناتهم يتمُّ استقاؤها من نتائج استبانات الخريجين، واستبانات أرباب الأعمال، ودراسة سوق العمل، واستبيان الخريجين الذي أعده مكتب ضمان الجودة في 2018، واستبانات الطلبة المقبلين على التخرج في العامين 2018 و2019. لكن المقابلات مع الإدارة

العليا للبرنامج، قد كشفت عن نسب الاستجابة الضعيفة لتلك الاستبانات؛ مما يجعل البيانات الخاصة بوجهات خريجي البرنامج غير كاملة. كما تبين من نتائج استبانات الخريجين، وعددهم 14 خريجًا أنَّ أكثر من نصف الخريجين (57.1%)، لا يتواصلون مع الجامعة، أو الكلية، أو القسم. وثبت للجنة أنَّ استفادةَ القسم من نتائج تلك الاستبانات محدودةٌ، فقد أكد الخريجون على أن القسم ساهم في إكسابهم المعارف الأساسية في مجال الإعلام بنسبة (71.4%)، والمهارات العملية في مجال الإنتاج والإبداع والتسويق الإعلامي بنسبة (71.4%)، لكنهم شددوا على أهمية تعزيز اللغة الإنجليزية بشكل أكبر. هذا في الوقت الذي تم فيه تقليل عدد مقررات اللغة الإنجليزية في الخطة الجديدة 2016 (راجع التوصية 1.2).

كما أعدَّ مكتب ضمان الجودة دراسةً لرصد خريجي الكلية، وقد بلغ عدد خريجي الإعلام في هذه الدراسة 14.7%، من إجمالي حجم العينة (25 مفردة). وتقدر اللجنة تلك الجهود للتواصل مع الخريجين، وأرباب الأعمال، وتأمل أنْ تتمَّ دراسةٌ شاملةٌ على شريحةٍ أكبر، وتتجه بشكل خاص إلى خريجي البرنامج فقط؛ حتى يمكن الاستناد إلى نتائجها، كما أنَّ ترجمة تلك الأرقام في شكل خطة تحسين لتطوير البرنامج ومقرراته يحقق الهدف المنشود من إجراء تلك الدراسات. ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.7: متابعة تطبيق سياسات تقييم التدريب العملي، وخطة التدريب التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات التي توفر التدريب؛ لضمان أن جميع الطلبة يخضعون لتجارب مماثلة تساهم في تحقيق أهداف المقرر والبرنامج بشكل فعال.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى قلة زيارات المشرف الميداني للمتدربين في مكان العمل، وعدم وجود خطة مُعَدَّةٍ للتدريب من قبل القسم. كما أن بعض الطلبة لا يتفرغون للتدريب بالشكل الكافي، ويعتمد المشرف في تقييم المتدرب على التقرير النهائي لجهة التدريب حول أداء المتدرب.

ولمعالجة ذلك، أشار تقرير التقدم، إلى قيام القسم بمراجعة إجراءات التدريب، بما يشمل أهدافه، ونظام التسجيل فيه، وخطة التدريب، وآليات تنفيذها، وتقييم التدريب؛ وذلك من خلال خطة التحسين التي وضعها البرنامج. كما قام البرنامج بتحديث استمارات التقييم، وكتيب التدريب العملي. وقد اطلعت اللجنة على

استمارة التقييم الجديدة، وتبين أنها تحتوي على تسعة معايير لتقييم الطالب؛ تغطي جوانب تخص المظهر العام للطالب، وقدراته الإبداعية، والتزامه بمواعيد الحضور.

ومن خلال مراجعة اللجنة لتوصيف مقرر التدريب العملي المُحَدَّث تبين أنه مازال يسمح للطالب بالتسجيل في ثلاثة مقررات مع مقرر التدريب العملي، إلا إذا سجل الطالب في مقرر التدريب في الفصل الصيفي، فلن يسمح له بالتسجيل في أي مقررات أخرى. وبالنسبة لتقييم المقرر، فقد تبين أن تقييم جهة التدريب يمثل 20% من الدرجة الإجمالية، كما أنَّ دورَ المشرف الأكاديمي في متابعة أداء الطالب في الجهة التي يتدرب فيها محدودٌ، وقد كشفت الاستبانات التي أجراها البرنامج، عن مطالبة الخريجين بتفعيل دور المشرف الأكاديمي، ومطالبة أرباب الأعمال بمراقبة الجامعة للتدريب العملي للطلبة مراقبة دقيقة.

وقد تم توسيع قاعدة بيانات جهات التدريب في القطاعين العام والخاص؛ لتشمل 48 جهة. ولتطوير آلية التواصل بين المتدرب والمشرف الأكاديمي، ذكر تقرير التقدم أنه تم تصميم صفحات ويب خاصة بالمقرر – بشكل مؤقت – تمهيدًا لتعميم التجربة وتوحيدها، لكن المقابلات مع الطلبة أظهرت أنَّ تلك الصفحات غير مفعلة، كما وضح أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنَّ التواصل مع المتدربين يتم من خلال التليفون، أو الزيارات التي قد تصل إلى 3 زيارات في الفصل الأكاديمي الواحد. وبناءً على ما سبق، ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.8: *تطوير، وتطبيق سياسة وإجراءات؛ للإشراف على وتقييم مقرر مشروع التخرج، وأن تكون مسئوليات، وواجبات الطالب والمشرف محددة وموثقة.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى ضرورة تطبيق سياسة وإجراءات؛ للإشراف على وتقييم مقرر مشروع التخرج MCO 439، بحيث يشارك في تقييم المشروع ممتحنٌ خارجيٌّ من أرباب الأعمال، وأنْ تكون مسئوليات وواجبات الطالب والمشرف محددةً وموثقةً.

أظهرت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن مقرر مشروع التخرج تم إقراره في الخطة المعدلة 2016، وطُرح لأول مرة الفصل الأكاديمي الماضي، وقد اطلعت اللجنة على توصيف المقرر وتبين لها أنه على الرغم من طبيعة المقرر العملية، إلا أنَّ له كتابًا كان من المقرر إصدارُهُ في العام 2016، كما يتضمن

التوصيف جدولًا بالمحاضرات النظرية التي يتضمنها المقرر، ومنها: أهمية البحوث في العلاقات العامة، والتطبيقات العملية في مجال العلاقات العامة. وبالرجوع إلى آلية تقييم المقرر، ومحضر مجلس القسم بتاريخ 7 مارس 2018، الذي تضمن اعتماد إستراتيجيات التدريس في مقررات برنامج البكالوريوس في الإعلام تبين أنَّ مقرر مشروع التخرج MCO 439، يتضمن محاضرات نظرية؛ وهو ما لا يتفق مع طبيعة المقرر، وطريقة تدريسه. كما أشار الطلبة خلال المقابلات إلى عدم رضاهم عن المقرر، واعتبروه عبئًا زائدًا لا حاجة له. كما تبين للجنة – من خلال فحص توصيف المقرر – أن مسئوليات المشرف والطالب في هذا المقرر غير واضحة، وعلى الرغم من أن توصيفه يوضح أن تقييم المشروع يتم من خلال لجنة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء، إلا أنه لم يقدم دليلٌ على تنفيذ ذلك، كما أن درجات المقرر لا توضح تقييم لجنة التحكيم. بالإضافة لذلك، توضح آلية تقييم المقرر، واعتماد مجلس القسم في 7 مارس 2018 لإستراتيجيات تقييم وتدريس مقررات الإعلام في الخطة الجديدة أنَّ التقييم يتم من خلال أستاذ المقرر فقط. ومن ثم ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 3.9: ضمان دور فاعل للمجالس الاستشارية؛ للاستفادة من مقترحاتها وتوصياتها بشكل أكبر في عملية صنع القرار بالبرنامج.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى أنَّ التغذية الراجعة من المجالس الاستشارية لا يتم استخدامها في عملية صنع القرار، كما أنَّ تشكيل المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال يُفضَّل أنَّ يشمل صانعي القرار في مؤسساتهم؛ حتي تتوافر لديهم الخبرة الواسعة إلى جانب المهنيين.

ولمعالجة ذلك، يوضح تقرير التقدم، أنَّ القسمَ ملتزمٌ بالمعايير الخاصة باللجان الاستشارية كما حددها مكتب ضمان الجودة، والتي تنصُّ على أن أعضاء اللجنة يجب أنْ يكونوا من أرباب الأعمال. كما أظهرت المقابلات مع أعضاء المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال، أنهم ليس لديهم درايةٌ عن تشكيله الرسمي؛ لغياب عدد كبير من أعضائه عن الاجتماعات، وأن الأعضاء النشطين فيه لا يزيدُ عددُهم عن أربعة أعضاء. ومن خلال المقابلات مع أعضاء المجلس الاستشاري للطلبة، تبين أنه مُشَكَّلٌ على مستوى القسم، وأنَّ الطلبة ليسوا على دراية بوجوده، كما أنَّ اجتماعاته غير منتظمة.

وقد اطلعت اللجنة على محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري للطلبة، وتبين لها أَخْذُ البرنامج ببعض التوصيات، مثل: طرح مقرر جديد عن ريادة أعمال الأعلام الرقمي، وإعداد خطة متكاملة للتطوير المهني؛ ترصد احتياجات الهيئة الأكاديمية من الورش. إلا أن هناك بعضَ الاقتراحات – التي كشفت عنها المقابلات مع أعضاء اللجنة الاستشارية – تبين للجنة أنه لم يتم الأخذ بها مثل: مراجعة مقرر التدريب العملي، والتحقق من فاعليته، وزيادة عدد ساعاته، وعدم الجمع بينه، وبين مقررات أخرى، وعدم طرحه في الفصل الصيفي. كما أكد أعضاء المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال – خلال المقابلات – أنهم اقترحوا إضافة مقرر عن الإعلام الجديد، ومواقع التواصل الاجتماعي بالخطة الدراسية الجديدة للبرنامج، هذا إلى جانب المطالبة المتكررة من الأعضاء بتطوير معايير القبول فيه. وقد قدم دليل، يتضمن قائمة بأهمِّ توصيات اجتماعات المجالس الاستشارية والخريجين، والإجراءات المتخذة بشأنها، لكن هذا الدليل لم يكن موثقًا أو معتمدًا، كما لم تقدم أدلة كافية على تنفيذ الإجراءات الواردة فيه، كذلك لم يتم إعلام تلك المجالس بما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ توصياتهم. لذا، ترى اللجنة أن هذه التوصية غير مُعالجة.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الإعلام في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر نوفمبر 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للعام 2017، إلى وجود سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، غير أن تطبيق تلك السياسات والإجراءات لم يكن يتم باتساق في كافة جوانب البرنامج، ومن أمثلتها تطبيق سياسات المقايسة المرجعية، والتدقيق الأكاديمي للكلية، كذلك، فعلى الرغم من استخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية في معظم المقررات، إلا أنَّ هناك ملفات لم تتضمن هذه الاستمارات.

ولمعالجة هذه التوصية، فقد أشار تقرير التقدم إلى عدد من الإجراءات المتخذة؛ لتحسين مراقبة نظام إدارة الجودة، فعلى مستوى البرنامج تمت إعادة مراجعة ملفات المقررات، كما تم تطبيق سياسة الاعتدال الداخلي (القبلي والبعدي)، والخارجي للامتحانات، وكذلك تجميع وتحليل الاستبيانات المختلفة (المُقْبِلُون على التخرّج، والخريجون، وأرباب الأعمال). ويتم مراقبة تنفيذ تلك الإجراءات وغيرها من خلال مكتب ضمان الجودة بالكلية، كما تم وضع الخطّة التشغيليّة 2018–2019، لمراقبة خطط التحسين على مستوى الأقسام، ومتابعة تنفيذها. أما مركزيًّا، وعلى مستوى الجامعة، فيتم مراقبة تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة من خلال عدة قنوات منها النظام الإلكتروني لإدارة المعلومات (SIS).

وبالنسبة لإدارة ضمان الجودة في البرنامج، فقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات المختلفة، ومن خلال الأدلة الإضافية المقدمة – أنَّ القسم يقوم بتشكيل اللجان المختلفة به، ومن ضمنها "لجنة ضمان الجودة"، في بداية كل عام أكاديمي، وأن آخر تشكيل للجنة ضمان الجودة كان في بداية العام الأكاديمي 2019–2018، وتضم لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم ممثلين عن كل برنامج في القسم، ويترأسها رئيس

القسم نفسه. غير أنه تبين للجنة أنه في وقت إجراء الزيارة التتبعية كان هناك عضوان في اللجنة ممثلان عن برامج الإعلام لم يعودا على رأس العمل، وقد تبين من خلال المقابلات، أنه لم يتم تعيين بديلٍ عنهما في اللجنة؛ لأن تشكيل اللجان لا يتم إلا في بداية العام الأكاديمي، وبالتالي يقوم رئيس القسم بمهام تمثيل برامج الإعلام، بالإضافة إلى رئاسة القسم ورئاسة لجنة ضمان الجودة إلى حين إعادة تشكيل لجنة ضمان الجودة في بداية العام الأكاديمي القادم 2020–2021. وترى اللجنة، أن إسناد كل تلك المهام لرئيس القسم من شأنه أن يؤثر على إدارة ضمان الجودة في كافة البرامج داخل القسم، ومنها برنامج البكالوريوس في الإعلام. ويتضح ذلك من خلال عدم الاتساق في تطبيق سياسات وإجراءات ضمان الجودة داخل القسم.

ومن ثم، ترى اللجنة أنَّ الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية، كما لا يزال هذا الجانب يحتاج إلى تطوير فيما يتعلق بهذا التوصية، لذا ترى اللجنة أنَّ هذه التوصية معالجة جزئيًا.

توصية 4.2: *اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.*

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنَّ تطبيق سياسة المراجعة الدورية للبرنامج لا يتم بشكل شامل يغطي جميع العناصر المتصلة بالبرنامج، ومن ثم أوصت اللجنة باتباع تلك السياسة، والاستعانة بنتائج المراجعة الدورية في إجراء التحسينات عليه، ومتابعة تنفيذ تلك التحسينات من خلال إصدار تقارير دورية عن معدلات الإنجاز.

ولتنفيذ هذه التوصية، فقد وضح تقرير التقدم، أنَّ البرنامج قد اتبع سياسة ضمان جودة البرامج، وتعزيزها في جامعة البحرين بحسب آخر تحديث لها في العام 2015، وبناءً على ذلك يتم إجراء مراجعة سنوية له، كان آخرها تقرير التقييم الذاتي للعام 2018، وقدم كدليل إضافي، تقرير التقييم الذاتي للعام الأكاديمي 2018–2019. فحصت اللجنة سياسة الجامعة المشار إليها، ووجدت أنه فيما يخص المراجعة الدورية للبرنامج، تنص السياسة على ضرورة التركيز على عدة عناصر، منها: فاعلية وحداثة أهداف البرنامج ومخرجاته ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى المتعلمين، ومدى فاعلية المنهج

الدراسي وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وبفحص تقرير التقييم الذاتي المشار إليه، تبين أنَّه لم يتعرض لمخرجات البرنامج، أو أهدافه، أو مدى فاعليته المنهج الدراسي، كذلك فحصت اللجنة الأدلة المقدمة، الخاصة بمبررات تطوير البرنامج، وعلى الرغم من أنَّها لا تتضمن تاريخًا يوضح متى تم اعتمادها، أو إجراؤها إلا أنه يتضح من سياق الوثيقة أنَّها تخص خطة تطوير البرنامج للعام الأكاديمي 2015–2016.

كما يشير تقرير التقدم إلى أنه قد تم إنجاز خطة تشغيلية لتنفيذ التحسينات، وكذلك يتم متابعة إنجاز هذه الخطة. وبفحص هذه الأدلة تبين أن الخطة التشغيلية لم تتضمن أية تواريخ تشير إلى وقت اعتمادها، كذلك لم يقدم أي دليل على أسباب وضع هذه الخطة أو الإجراءات المتبعة لوضعها، كما تبين أنها لا تخص برنامج البكالوريوس في الإعلام. كما فحصت اللجنة الدليل الخاص بالتعديلات المطبقة على الخطة الدراسية، ومبررات التعديل، والذي خلا أيضًا من أية تواريخ توضح وقت إجرائه، ووجدت أنه يتضمن بعض التعديلات على المقررات الدراسية، وعدد ساعاتها المعتمدة، وأسباب ذلك، إلا أنَّه لم يشر إلى مصدر هذه الأسباب، أو كيف تم التوصل إلى الحاجة للتعديلات.

وقد طلبت اللجنة أدلة إضافية على آخر مراجعة دورية للبرنامج، وخطة التحسين الموضوعة، وكيفية متابعتها، فقدم لها دليلٌ إضافيٌّ يتضمن تقرير مراجعة استمارات توصيف مقررات عن الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2018–2019 وخطة التحسين المقدمة لهيئة جودة التعليم والتدريب؛ لمعالجة توصيات تقرير المراجعة السابق للبرنامج، وتقرير مكتب ضمان الجودة بكلية الآداب حول حوافظ المقررات E-portfolio لمقررات برنامج قسم الإعلام والسياحة والفنون، الذي أُجْرِيَ في 12 يونيو 2019.

ومن ثم، فإنه في ضوء المعلومات المقدمة، فإنَّ هذه التوصية لم تتم معالجتها، فلا يزال تطبيق سياسة المراجعة الدورية للبرنامج لا يتم بشكل شامل؛ يغطي جميع العناصر المتصلة بالبرنامج، ولا يزال البرنامج بحاجة لاتباع تلك السياسة، والاستعانة بنتائج المراجعة الدورية في إجراء التحسينات على البرنامج، ومتابعة تنفيذ تلك التحسينات من خلال إصدار تقارير دورية عن معدلات الإنجاز.

توصية 4.3: *الاستمرار في تطوير آليات استطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وعلى نطاق أكبر، على أن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية ومنتظمة، وأن يتم إبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أن نتائج استطلاعات الرأي المختلفة لا تتم بصورة منتظمة، ولا تستخدم نتائجها في تحسين البرنامج، ولم تتخذ إجراءات لمعالجة الجوانب التي تحتاج إلى تحسين التي أشارت إليها الجهات ذات العلاقة.

ولمعالجة ذلك، يشير تقرير التقدم، إلى أنَّ البرنامج قد استمر في استطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومنها الاجتماع مع لجنة الخريجين بتاريخ 21 يناير 2019، واجتماع اللجنة الاستشارية الطلابية بتاريخ 14 يناير 2019، كما تم إجراء تحليل لاستبيان الخريجين في أكتوبر 2019، وبفحصه تبين منه مشاركة 14 خريجًا فقط في الاستبيان. كذلك تم إجراء تحليل لاستبيان أرباب الأعمال في أكتوبر 2019، لم يوضح فيه عدد المشاركين في الاستبيان إلا أنه قد اتضح أنَّ المشاركين في هذا الاستبيان 7 أشخاص، وذلك من واقع تقرير نتائج استبيان سوق العمل للمؤسسات التي يعمل بها خريجو برامج كلية الآداب بجامعة البحرين في أكتوبر 2019، ولم تقدم للجنة أية أدلة تفيد إجراء استبيان آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة قبل العام 2019، وبعد المراجعة السابقة للبرنامج، التي أجريت في العام 2017. وبالتالي، فإن هذه الممارسة لا تتم على نحو منتظم، كذلك لم يقدم دليلٌ على الاستفادة من تلك التغذية الراجعة في تطوير البرنامج، خاصة أن تقرير التقدم ذكر أنَّ الخطة المطورة للبرنامج تم تطبيقها منذ الفصل الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. وقد وضحت الإدارة العليا للبرنامج أنه بسبب جائحة كورونا؛ فقد صَعُبَ على القسم الالتقاء بالجهات الخارجية ذات العلاقة، كما لم يتسنَّ له الالتقاء بهم عن بعد. وعليه، فإن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 4.4: إجراء دراسات دورية رصينة وشاملة لسوق العمل، توفر معلومات تفصيلية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

الحُكم: غير مُعالجة

أشار تقرير المراجعة السابق للبرنامج للعام 2017، إلى أنه لا توجد دراسة علمية لاحتياجات سوق العمل خلال الخمس سنوات الماضية.

وتُشير الأدلة المقدمة إلى قيام مكتب ضمان الجودة بوضع تقرير عن نتائج استبيان سوق العمل للمؤسسات التي يعمل بها خريجو برامج كلية الآداب بجامعة البحرين في أكتوبر 2019، وتضمنت تحليل للاستبيانات المطبقة عن كافة برامج كلية الآداب بما فيها برنامج الإعلام، وعلى الرغم من أن نسبة المشاركين في الاستبيان من برنامج البكالوريوس في الإعلام بلغت 14% (25) خريجًا، إلا أنه كان من الصعب الخروج بنتيجة موضوعية عن احتياجات سوق العمل بالنسبة لبرنامج البكالوريوس في الإعلام على وجه الخصوص؛ إذ إن التحليل شمل ثمانية تخصصات أخرى على مستوى الكلية. ومع ذلك، لم يُقدم أيُّ دليلٍ على إجراء دراسة علمية لاستبيان احتياجات سوق العمل، بخلاف تحليل الاستبيان التي أُجْرِيَ في العام 2019. كذلك يتبين من تقرير التقدم، إلى أن مكتب ضمان الجودة بالكلية بصدد وضع دراسة لاحتياجات سوق العمل على مستوى كلية الآداب. وبحسب الخطة التشغيلية التي اعتمدها القسم، سيعمل البرنامج خلال السنة الأكاديمية الحالية 2019–2020، على إجراء دراسة جديدة لسوق العمل في إطار المراجعة الدورية للبرنامج. إلا أنه لم تقدم أدلةٌ على ذلك. ومن ثم، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم تتم معالجتها.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في الإعلام، والذي تطرحه كلية الآداب، جامعة البحرين، "تقدم غير ملائم".

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.